



إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة

في فكر طه عبد الرحمن

الجزء الأول



جميلة تلوت^١

كاتبة وباحثة مغربية

٢٠١٤/١٠/٢٦

مدخل

إن تحديد طبيعة العلاقة بين الدين والدولة من أشد الإشكالات العصبية في الفكر السياسي، بل يمكن الجزم بأن تحديد الموقف من العلاقة كان الأساس في تصنيف عدد من التيارات الفكرية؛ كل بحسب توجهه في رؤية الإشكالية؛ إما بتغليب أحد الطرفين على الآخر، أو بإعادة النظر في طبيعة السؤال، أو غير ذلك من الإجابات التي تعد، في غالبيتها، نهائية عند أصحابها ولا تقبل النقاش.

ولما كان سؤال العلاقة من الإشكالات التي تنتمي لأكثر من حقل معرفي بدءاً بالديني والسياسي ومروراً بالاجتماعي والقانوني، كان يصعب مقاربتها وفق توجه معرفي واحد، الأمر الذي شوش على المفاهيم المدروسة حيث تزاومت جملة من الدلالات، وتراكمت الأفكار، "وبلغ الخوض في العلاقة بين الدين والسياسة من قوة الاختلاط والاحتداد أن تعسر على المتأمل في هذه الصلة تبين الحق معها، حتى إنه لينتابه الشك فيما إذا كان بمقدوره أن يدفع التشويش الدلالي الذي دخل على المفهومين المذكورين، أي الدين والسياسة، مفردين أو مركبين". ومنه كان من الضروري أن يزواج الفيلسوف في طرحه لأكثر من بعد معرفي بغية ترشيد منهج الإجابة في أفق نقاش معرفي يتسم بالعمق والجدية والجدة.

وقد ألقى الدكتور طه بدور الجواب عن هذه الإشكالية في كتاباته الأولى، لكن كان المقام، لا يسعه في التفصيل والتعميق، حتى أفرد كتاباً خاصاً لمعالجة الإشكالية بعمق وتأن، وذلك في كتابه "روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية"، والذي صدر قبل سنتين، حيث ناقش أدق التفاصيل المتعلقة

^١ من مؤلفاتها: مرتبة العفو: قراءة أصولية تحليلية في ضوء موافقات الشاطبي، فقه التنزيل عند الإمام ابن تيمية، المنهجية والمذهبية: دراسة في المفهوم وأعمال أخرى.



بمعالجة الإشكالية والمبادئ التي تأسس عليها، ولا نستغرب ذلك من مؤلفه وهو الذي استغرق أكثر من أربع سنوات في تأليفه وتنقيحه، مما جعل الكتاب يمثل ذروة النضج الفكري لكتابه وأفكاره.

وما يميز هذا الكتاب هو معالجة الإشكالية وفق مقارنة جديدة، مختلفة عن مقارنة الإسلاميين والعلمانيين بشتى طوائفهما، الأمر الذي يجعل تسليط الضوء على المقاربة الطهائية ضرورة علمية ملحة باعتبارها انخراطا علميا جادا ومؤسّسا، لذلك فيمكن القول إن هذه المقالة تعد بمثابة قراءة تقريبية للجواب الطهائي انطلاقا من "روح الدين" أساسا، مع الاستفادة من الأفكار المبتوثة في كتبه الأخرى استئناسا، وهي قراءة تحافظ على الاصطلاحات التي بنى عليها د. طه أطروحته الفكرية، لأنه من بين أسباب تميز الاشتغال الطهائي عموما جدة الاصطلاح وقوته، وذلك راجع إلى اعتبار طه المهمة الأساسية الأولى للمفكر العربي مهمة لغوية ، بل إن فلسفة طه عبد الرحمن تتأسس على بناء لغوي قام بضبطه وإحكامه، حتى تكون عندنا معجم لغوي طهائي متفرد، وميزة هذا البناء اللغوي أنه من صميم التداول العربي الإسلامية. ومنه كانت قوة الفلسفة الطهائية من قوة منطقتها اللغوية، لذلك سعت إلى الحفاظ على القالب اللغوي الذي تمت به المعالجة.

وستتوزع هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور كبرى؛

- المحور الأول يعتني ببيان الأطروحة الطهائية في تحديد طبيعة العلاقة؛
- والمحور الثاني يروم عرض نقد طه عبد الرحمن للدعوى "العلمانية" القائلة بالفصل؛
- والمحور الثالث سيكون حول نقد الدعوى "الديّانية" القائلة بالوصل، مع تلخيص الدعوى الائتمانية ، وهي الأطروحة الطهائية المضادة للطروحات "العلمانية" و"الديانية" على حد سواء.

المحور الأول: العلاقة بين الدين والسياسة: مدخل للمقاربة الطهائية

لما كان تبين الدعوى " الائتمانية"، وهي القائلة بالوحدة الأصلية بين "الدين" و"السياسة"، لا تفهم إلا في ضوء انتقادات طه عبد الرحمن "للدعوى " العلمانية" القائلة بالفصل، والدعوى "الديانية" القائلة على الوصل، وكان هذا النقد لا يفهم إلا في ضوء التحديد الطهائي لطبيعة العلاقة ، كان من اللازم منهجيا تقديم تصور طه لطبيعة العلاقة بين "الدين" و"السياسة"، مع الإشارة إلى أهم الأسس المعرفية التي استندت عليها.

أولا: مقدمات منهجية:

قبل العرض المنهجي لتفاصيل الجواب الطهائي، وجب التوقف عند بعض المسلمات في فكر طه عبد الرحمن والتي ذكرها في كتابه تصريحاً أو تلميحاً، باعتبارها مدخلا ضروريا لفهم الأطروحة الطهائية.



١- حتمية التحيز:

أجاب الدكتور طه عبد الرحمن عن إشكالية العلاقة من منطلق تحيزه، فلم يقل بالحياد السلبي باستقلال متجرد "للأنا" في النقاش، باعتبار أن "كل ما ارتبط بالإنسان، قل أو كثير، لا بد أن يحمل من آثار تقويمه، رغبة فيه أو رغبة عنه"، لذلك لم يدع الموضوعية المطلقة والحياد الزائف في مقارنته، رغبة منه في التركيز على دور التحيزات الإيجابية المنهاجية شرط ألا تؤثر على العرض الأمين ولا النقاش الرصين.

ومنه فإنه من المسلمات الطهائية أن الحياد متعذر في الشأن الإنساني، وهذا القول أقرب لواقع البحث في المجال الإنساني، باعتبار أن الإنسان لا يمكن أن يتجرد من ذاته "المفكرة" للدخول على الموضوع "المفكر فيه"، فليس عيباً أن يتحيز الإنسان، وإنما المهم أن يكون تحيزه مؤطرا بمنهاج واضح بحيث تكون معالجة "المفكر فيه" في ضوء آليات معرفية جلية قابلة للنقاش والتداول بخصوصها.

٢- الإعلان عن طبيعة المقاربة:

وهذا متمم لما سبقه، باعتبار أن أول أساس منهجي في تحديد العلاقة بين الدين والسياسة كان بتحديد طبيعة المقاربة، التي ستؤثر على معالجة الموضوع المدروس؛ ومن ثم فإن الإفصاح عن التحيزات، سيعيننا على فهم المسار البنائي للجواب الطهائي، ومنه كانت المقاربة الطهائية "مقاربة روحية أو قل مقاربة ذكرية غير نسيانية أو عمودية غير أفقية؛ ذلك أن الروح، حسب اعتقاد د. طه، لا تنسى ولا تفقد، وإنما تذكر وتعرج؛ فأبى إلا يكون في مقارنته ذكر لما نسيه "العلماني" وعروج إلى ما قعد عنه الدياني".

وحتى نتبين مقالته بخصوص المقاربة العمودية غير الأفقية، يجب أن نفهم أن المقاربة الطهائية تميز بين نوعين من الناس؛

• فهناك "الإنسان الأفقي" الذي لا يذكر إلا ما يراه بصره؛

• وهناك "الإنسان العمودي" الذي يذكر ما لا يراه بصره وتراه بصيرته.

فكان الإنسان العمودي أوسع وجوداً من الإنسان الأفقي، لأن هذا الأخير يسود ولا يعبد، ومن ثم تداعي النسيان إليه، بخلاف الإنسان العمودي، بالاصطلاح الطهائي.

ثانياً: مسلمات لتحديد طبيعة العلاقة:

قبل أن يفصح طه عبد الرحمن عن الجواب المأمول، قرر جملة من المسلمات المعينة في تحديد طبيعة الجواب، وهذا بيانها؛

١- الانطلاق من الطبيعة الإنسانية:



من الأسس المنهجية التي قررها د. طه أن الكلام في "الدين" و"السياسة" يستلزم البحث في الخصائص التي تميز الإنسان عن غيره من الكائنات الأخرى، والاجتهاد في تحديد الماهية الجامعة التي تخصه

وأول ما قرره د. طه في هذا الباب أن الممارسة الدينية والسياسية مخصصة بالإنسان:

فالممارسة السياسية، بحسب قوله، لا يمارسها إلا الإنسان، فلا عجب أن يقوم من قام بإدخال السياسة في حد الإنسان، فيقول: الإنسان حيوان سياسي أو مدني، وكذلك الممارسة الدينية مخصصة بالإنسان .

وهنا نتساءل مع الدكتور طه: أن أول ما تنتقد به هذه الفكرة هل اطلعنا على بقية الكائنات الأخرى؟ وذلك حتى لا نقع في الاستدلال المغالطي.

لذلك نجد هذا الإطلاق خف قليلا عند حديثه عن الممارسة الدينية عند الإنسان، وكيف أنه لا يمارس العمل الديني – في الظاهر على الأقل- إلا الإنسان؟ فلا عجب كذلك أن يقوم من قام بإدراج الدين، هو أيضا، في تعريف الإنسان، فيقول الإنسان حيوان "ديني" أو "متدين" .

وقد يعترض على هذه الفكرة الثانية بأن الكائنات الأخرى غير الإنسان تتعبد لله، "تسبح له السموات السبع والأرض ومن فيهن وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم إنه كان حليما غفورا" [سورة الإسراء: ٤٤].

لكن مفهوم الدين المذكور أعلاه يختلف عن مفهوم التسبيح في الآية، فأول أساس للتدين هو الاختيار، والإنسان هو الكائن الوحيد الذي شرفه الله عز وجل بالاختيار.

٢- تعدية الوجود الإنساني:

تعتبر هذه الفكرة ركيزة أساسية في الأطروحة الطهانية؛ فهي بمثابة الركن الركين في جوابه عن إشكالية العلاقة، بل يمكن القول إن جوابه في الكتاب يذهب لأبعد من تحديد طبيعة العلاقة، إنه تأسيس منهجي فلسفي لـ "نظرية في الوجود الإنساني"، كما صرح طه عبد الرحمن.

لذلك فالعوالم متعددة؛ والكون ينقسم إلى ما هو مرئي وغير مرئي، فلا يمكن للإنسان أن يحيا إلا في عالم واحد أي في العالم المرئي، أو بتعبير أصيل "عالم الشهادة".

وقد قام د. طه بالاستدلال لمسلمة تعديد الوجود الإنسانية، باعتبار أن حياة الإنسان لا تقتصر على العالم المرئي وحده، وهو الانتصار "للإنسان العمودي أو المتعدي"، أي الذي يتسع وجوده لأكثر من عالم واحد، وليس هذا محل النقاش، لكن الخلاصة هي إثبات أن الإنسان كائن حي ذو طبيعة متعدية لا



قاصرة، ينوجد في عالم المرثيات ببدنه وروحه، ويتواجد في عالم الغيبيات بروحه، إذ إن خلو الغيب عن أي شيء في العالم المرئي أمر محال.

ويظل السؤال الذي يعترض به على هذه المسلمة، أنه إذا سلمنا بتعددية الوجود الإنسان، كيف يجوز أن يتواجد الفاعل السياسي بالعالم الغيبي، وعمله يقوم، أصلاً، في تدبير الحياة على مقتضى العالم المرئي؟ وكيف يمكن أن يتواجد الفاعل الديني في العالم المرئي، وعمله يقوم، أصلاً، في التعبد لله على مقتضى العالم الغيبي؟

والجواب على ذلك ينسجم بالقول إن طريق التواجد في العالمين يختلف، ومحل الخلاف هو الوجود في العالم المرئي حيث يحضر الإنسان بجسمه وروحه معاً.

ولتأسيس هذه المسلمة قام د. طه بإبطال جملة من المسلمات التي تعترض هذا الأساس:

أولها إبطال مسلمة قصور الوجود الإنساني، وهي بالنظر إلى التداول المنطلق منه لا تغدو مسلمة، لأنه من صميم الاعتقاد الإسلامي أن العالم ينقسم إلى "عالم الشهادة" و"عالم الغيب". وهما مرتبطان أشد الترابط فلا يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر.

وهذا التقسيم، أي تقسيم العوالم إلى "عالم الشهادة" و"عالم الغيب"، هو الذي أثار في تقسيم أصناف الناس في الفكر الطهائي؛ إلى "الإنسان العمودي" و"الإنسان الأفقي":

فمن قصر فكره ونظره على عالم الشهادة مغفلاً عالم الغيب فهو "إنسان أفقي قاصر"،

ومن تعدى عالم الشهادة إلى عالم الغيب فهو "إنسان عمودي متعدد" لأن وجوده اتسع لأكثر من عالم واحد.

ومن ثم، فإن الإنسان لا يمكنه إلا أن يحيا على الأقل في عالمين: أحدهما مرئي، وهو عالم الشهادة، ويحيا فيه على جهة الانوجد، والآخر غيبي، وهو عالم الغيب، ويحيا فيه على جهة التواجد.

ثالثاً: تحديد طبيعة العلاقة:

وهنا يحضر الجواب الطهائي، وهو يتأسس على ما سبق بيانه، وهذا تفصيله:

١- العلاقة بين الدين والسياسة وجودية:

ويقصد بأن العلاقة بين "الدين" و"السياسة" وجودية؛ أي أنها بين عالمين متقابلين، وهذه العلاقة الوجودية تتخذ في الواحد منهما عكس الاتجاه الذي تتخذه في الآخر؛

فتكون في "الدين" عبارة عن تنزيل يجعل العالم الغيبي مشاهداً في العالم المرئي = "تشهيد"؛

وتكون في "السياسة" عبارة عن تنزيه يجعل العالم المرئي متواريا في العالم الغيبي = "تغيب".

وينبغي التأكيد أن مفهومي "التشهير" و"التغيب" يعتبران مفهوميين مركزيين في الأطروحة الطهائية، ولا يخفى ابتناؤها على التداول الإسلامي، فالأول مؤسس على "عالم الشهادة"، والثاني على "عالم الغيب"، وبالنظر إلى وظيفة كل منهما تتضح طبيعة العلاقة بين "الدين" و"السياسة".

فالوظيفة الأسمى للدين هي "التشهير"، أي تنزيل جعل العالم الغيبي مشاهدا في العالم المرئي.

والوظيفة الأسمى للسياسة هي "التغيب"، أي جعل العالم المرئي متواريا في العالم الغيبي.

٢- الدين والسياسة طريقان متقابلان:

جل الطروحات الإسلامية والعلمانية تنطلق من أن المجال الديني غير المجال السياسي، وهو ما يمكن تسميته ب"التعدد المجالي"، لكن المقاربة الطهائية تجاوزية في هذا البعد، حيث يرى بأن "الدين والسياسة لا يشكلان مجالين مستقلين من مجالات الحياة الإنسانية المعلومة، وإنما هما طريقان متقابلان للفاعلية الإنسانية يتوصل بهما إلى تحقيق أغراض كل واحد من مجالات الحياة تحقيقا يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين العالمين؛ المرئي والغيبي؛ أحدهما طريق تعبدى، والآخر طريق تسيدي .

وهذا التصور للدين والسياسة باعتبارهما طريقين متقابلين، لا مجالين مستقلين، يتفق مع استعمالات متداولة لهذين اللفظين في اللسان العربي، كما يقول د. طه؛ فالدين يفيد معنى "المنهاج" كما جاء في الآية الكريم "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا" [المائدة:٤٨]؛ والسياسة تفيد معنى "طريقة التدبير" كما في تعبير ابن خلدون، حيث يضيف "الملك" إلى "السياسة"، أي سياسة الملك، أو في قوله الذي يربط السياسة بالشريعة على اعتبار أن الثانية تمد الأولى بالمنهاج الصحيح .

ويمكن القول: إن الديانة والسياسة منهجان متقابلان لتدبير الحياة الإنسانية على مقتضى العلاقة بين العالمين: المرئي والغيبي؛ وهو ما سماه ب "منهجي التدبير المتعدي"؛ والإنسان يختار الطريق الأمثل التي يتوافق ومتطلباته ومعتقداته؛ فعندنا :

- "الطريق التدبيري التشهيدي"، وهو نشاط "ديني" أو "تعبدى" يروم إنزال "العالم الغيبي" إلى "أرض" "العالم المرئي"، أي يمارس فعل "التشهير".
- "الطريق التدبيري التغبيبي"، وهو نشاط "سياسي" أو "تسيدي" يتغيا رفع العالم المرئي إلى "سما" "العالم الغيبي"، فهو يمارس فعل "التغيب".



فالطريق الأول من وظائف الفاعل الديني والذي اكتسب قدرته على التشهيد لأن فطرته الروحية هي بمثابة ذاكرة غيبية تجعله قادرا على أن يستحضر الغيب الإلهي في عالم الشهادة ، والطريق الثاني من طرق الفاعل السياسي.

ويمثل د. طه بذلك أن المشتغل بالمجال الاقتصادي قد يرى في نشاطه، لا مجرد أشغال منتجة يأتي بها من لدنه، وإنما أعمالا صالحة يهديه إليها رازقه؛ كما أنه قد يرى في ثمرات هذا النشاط لا مجرد أرباح يركم بعضها فوق بعض، وإنما أفضالا يرزق بعضها تلو بعض، قائما بواجب التعبد للرزاق ذي القوة المتين؛ عندها، يكون نشاطه الاقتصادي، من حيث طريقته التدييرية، نشاطا دينيا؛ أما حينما ينظر إلى هذه الأرباح على أنها توسع نفوذه في أوساط أرباب المال ورجال الأعمال، وتقوي تحكمه في أسعار السوق، وتضمن تغلبه على منافسيه، مطمئنا إلى قدرته على محكم إدارته، متسيدا على غيره، فإن نشاطه الاقتصادي يكون، من حيث طريقته التدييرية، نشاطا سياسيا .

أ- الطريق التدييري التشهيدي:

سبق معنا أن الوظيفة المركزية للعمل الديني هي "التشهيد"، ومن ثم كان الطريق المختص به للتدبير هو الطريق التشهيدي، وهو يبنى على جملة مبادئ؛

أولها: مبدأ "الفطرة"، وهي التي تمنح الإنسان "القدرة" على التشهيد، لأنه خلق على هيئة تحفظ سابق صلواته بعالم الغيب.

وثانها: مبدأ "التفاضل"، والتي يقتضي أن "كمال" التشهيد لا يحصل إلا بأفضل دين في زمانه يدعو إلى عقيدته بوصفها أفضل العقائد، تحققا بمعاني التشهيد، ويحض على عمله بوصفه أفضل الأعمال، تحققا بقيم التعبد، معتبرا فضل دين على دين حقا وعدلا .

وثالثها: مبدأ "التكامل"، ويستلزم بأن "شمول" التشهيد لا يتحقق إلا إذا ظهر اتساق الدين، بحيث لا تنفك مضامين أحكامه بعضها عن بعض، ولا تتضارب صورها فيما بينها، وإذا ظهر اتساعه، بحيث يتحرى في تشريع أحكامه الجمع لا التفريق، والإحاطة لا الاختزال .

ب- الطريق التدييري التغبيبي:

وهو ينطلق من الوظيفة المركزية للعمل السياسي، وهي "التغيب"، أي تصعيد العالم المرئي إلى مرتبة العالم الغيبي، وتحصيل ذلك يكون بفضل جملة مبادئ؛

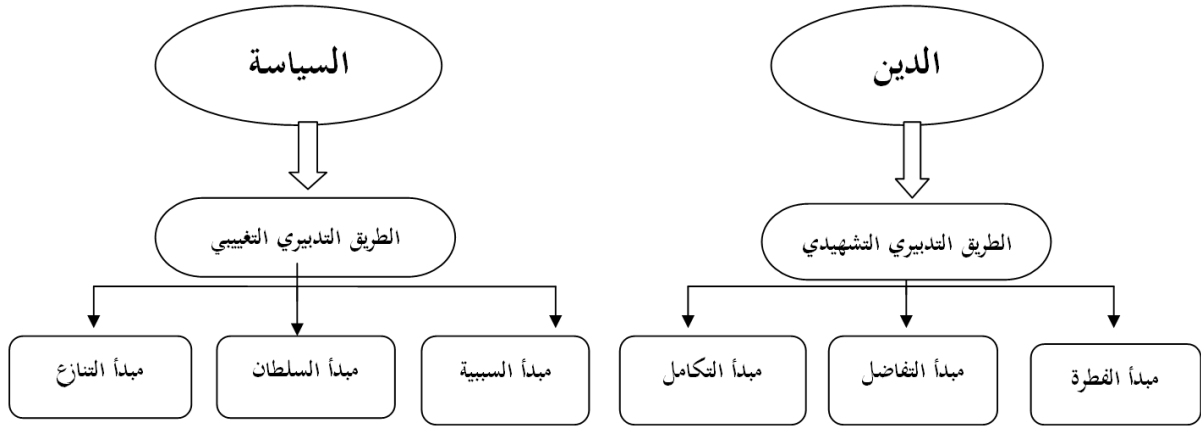
أولها: "مبدأ النسبة" ومقتضاه أن الأصل في قدرة الإنسان على التغيب هو أن نفسه تنسب الأشياء إليه، فإذا توغل فيه تسيد، ثم تطلع إلى إدراك رتبة الحاكم المطلق . ويقابل هذا المبدأ في العمل الديني "مبدأ الفطرة".



وثانيها: "مبدأ السلطان"، ولازمه أن كمال التغيب لا يحصل إلا إذا بلغ الحاكم المتسيد من قوة تعاطيه لنسبة الأشياء إلى نفسه أن جعل المحكومين يتعبدون له ويتقون منه، كما يتعبد للإله الحق ويتقى منه.

وثالثها: "مبدأ التنازع"، ومعناه أن شمول التغيب لا يحصل إلا إذا دخلت كل نفس في المجتمع في علاقة سياسية مع نفس أخرى على الأقل، بحيث تتخذ هذه العلاقة صورة تنازع على المصالح والأغراض يعمل كل منهما على تجاوزه بطرق تحافظ على بناء الدولة وبقاء المجتمع.

لذلك فإن منظمات المجتمع ومؤسسات الدولة تجد نفسها مضطرة إلى ضبط قواعد الفعل السياسي ووضع حدوده، لأنه لو خلى بين الفاعل السياسي وبين مصالحه في العالم المرئي، لجعلها مطالب بغير نهاية.



وهنا يحضر الجواب الطهائي المنتظر، وهو يتأسس على ما سبق بيانه،

ونفهم، مما سبق، أن المقاربة الطهائية تعتبر العمل الديني عملاً روحياً فطرياً، والعمل السياسي فعلاً نفسياً أنوياً/نسبياً، أي يختص بالأنو.

ومنه فإن المقاربة التي توصل بها الدكتور طه عبد الرحمن لتحديد طبيعة العلاقة تشيّد لنظرية فلسفية في العلاقة بين الدين والسياسة، وهي في ذات الوقت، كما يقول، نظرية في الوجود الإنساني، إذ أن هذا الوجود يتحدد أفقه وعمقه، بل معناه وغايته، لذلك كانت هذه إحدى المسلمات الطهائية: مسلمة تعدية الوجود الإنساني .



وهذا ينبني عليه ما يأتي:

- مبدأ "اختيار الاتجاه الوجودي"، أي إن الإنسان مختار بين التشهيد، أي تنزيل العالم الغيبي في العالم المرئي، أو التغيب، أي تصعيد العالم المرئي إلى العالم الغيبي.

- مبدأ "ازدواج البنية الإنسانية"، ومقتضاه أن التدين نتاج "الفطرة" التي تحدد طبيعة الروح، بحيث تكون الروح في الإنسان هي الأصل في التشهيد، في حين أن السياسة نتاج النسبة التي تحدد طبيعة النفس، بحيث تكون النفس في الإنسان هي الأصل في التغيب.

- مبدأ "اختيار المنهج التديري"، ومقتضاه أن الإنسان بين خيارين تديريين لا ثالث لهما، إما التديير الديني وإما التديير السياسي، لأن الدين والسياسة ليسا ميدانين مختلفين من ميادين الحياة الإنسانية، وإنما هما منهجان متناظران في تديير مختلف هذه الميادين على مقتضى ارتباط الإنسان بعالمين مرئي وآخر غير مرئي .

وبعد أن أسس د. طه نظرية لتحديد طبيعة العلاقة ناقش الدعاوى الأخرى، وأهمها؛

الدعوى العلمانية، وهي التي تقول بالتفريق بين العالمين.

الدعوى الديانية، الجمع بين العالمين على وجه الإجمال.

وبعد نقد هذه الدعاوى سترز الأطروحة الطهائية البديلة، وهي دعوى "الائتمانية"، والتي تقول ب"الوحدة الأصلية" بين "الدين" و"السياسة"، أو على الوجه الأدق بين "التعبد" و"التديير"، وتختص هذه الوحدة بكونها سبقت إجراءات الفصل والوصل بين هذين الطرفين، بحيث لا يصح الكلام بصدها عن الحدود بين ما هو تعبدي وبين ما هو سياسي .

وسيتم تأخير التفصيل في هذه الدعوى لأنها ترتبط بنقد الدعوى "العلمانية" و"الديانية" ولا يمكن فهم عدد من الأفكار بخصوصها، ما لم يتجل لنا النقد الطهائي لطروحتي "الفصل" و"الوصل"، حتى تتبين لنا الدعوى "الائتمانية".

وهذا ما سيأتي تفصيله في المقالات القادمة إن شاء الله...